


[English](#) [العربية](#) [RSS](#)

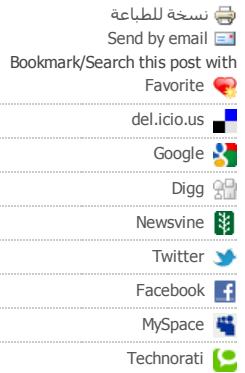
المدونة

[الصفحة الرئيسية](#) » [تصريحات صحافية](#)

وقف العمل بجهاز علاج الصدمات الكهربائية يكشف الحاجة لتفعيل دور المجالس الرقابية في حماية المرضى النفسيين

[العدالة الاقتصادية والاجتماعية](#)


الخميس 30 يونيو 2011



رحبت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بالخبر الذي نشر في الصحف يوم الأحد 26 يونيو حول قرار وقف العمل بجهاز (بيتا 444) المستخدم في العلاج بالصدمات الكهربائية من جميع مستشفيات الصحة النفسية نظراً لما ثبت من ضرره وخطورته على صحة وسلامة المرضى الذين يعالجون به، وهو القرار الذي تم بناءً على تدخل من أطباء نفسيين. كما طالبت المبادرة المصرية بتفعيل دور المجالس القومية للصحة النفسية في حماية المرضى النفسيين وكفالة حقوقهم، وتجنب تكرار تلك الأخطاء.

وقالت الدكتورة راجية الجزاوي، مسئولة ملف الصحة والتمييز بالمبادرة المصرية: "نحن نحيي الأطباء الذين دافعوا عن سلامه وحقوق مرضاهم، وقد كان من المفترض أن تقوم المجالس القومية للصحة النفسية، من تلقاء نفسها، بالتوصية بمنع استخدام هذا الجهاز خاصة وأنه منتشر ويستخدم منذ سنوات طويلة نظراً لرخص ثمنه".

وكان السيد الدكتور أحد حسین، الطبيب النفسي بمستشفى العباسية للصحة النفسية وعضو حركة أطباء بلا حقوق، قد تقدم ببلاغ للنائب العام في أبريل الماضي ضد السيد الدكتور أشرف حاتم وزير الصحة والسكان وعدد من المسؤولين الحاليين والسابقين مطالباً بإعادة تقييم الجهاز ووقف استخدامه لخطورته على صحة وحياة المرضى النفسيين. وطالب الدكتور أحد حسین في البلاغ أيضاً بالتحقيق في مخالفات تتبرأ شبهة الفساد مع المسؤولين عن اعتماد الجهاز لاستخدام الطبي، كما قام بتوجيه إنذار على يد محضر إلى السيد وزير الصحة بالتبيّه عليه بإصدار قرار فوري بيقاف العمل بهذا الجهاز.

وقد دفعت تلك التحركات السيد وزير الصحة إلى تشكيل لجنة من المجلس القومي للصحة النفسية لتقدير الجهاز، والتي أكدت على ضرر هذا الجهاز وخطورته. وبناءً على تلك التوصية أصدر السيد وزير الصحة قراراً بمنع استخدامه في جميع مستشفيات الصحة النفسية العامة والخاصة والجامعية.

وأشادت المبادرة المصرية بالدور الرائد الذي قام به الأطباء الحريصين على سلامه المرضى وجودة الأداء المهني، ولكنها لفتت النظر أيضاً إلى أن هذا يكشف عن قصور في أداء الأجهزة الرقابية والإشرافية في الصحة النفسية.

وطالبت المبادرة المصرية بتفعيل دور الأجهزة الإشرافية والرقابية بالصحة النفسية، وخاصة المجالس القومية، في حماية حقوق المرضى وسلامتهم، فهذا دورهم الأصيل الذي يحملهم إياه قانون رعاية المريض النفسي. كما طالبت بالمضي قدماً في التحقيقات حول كيفية اعتماد هذا الجهاز وأمثاله ومحاسبة المتورطين ووضع المعايير والآليات التي تضمن عدم تكرار مثل هذه التجاوزات في المستقبل.

[وسومات متعلقة](#)
[الحق في الصحة](#)

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تشجع تداول المعلومات



محتوى الموقع منشور بـرخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر، - لغير الأغراض التجارية، الإصدارة 3.0 غير المفتوحة.

[Mobile Site](#)